



ملخص الرئيس الدورة الحادية والأربعون للجنة الأمن الغذائى العالمى 13-18 أكتوبر/تشرين الأول 2014

مقدمة

إن الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائى العالمى (اللجنة)، التى تزامنت مع مرور خمس سنوات على إصلاح اللجنة، كانت مثمرة للغاية، وجاءت تتويجا لسنة فاصلة بين الدورات حافلة جداً. وقد حققت الدورة الحادية والأربعون للجنة إنجازات رئيسية، منها اعتماد المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة فى الزراعة ونظم الأغذية (مبادئ الاستثمارات الزراعية)، وصياغة توصيات بشأن السياسات تتعلق بقضيتين رئيسيتين، وهما: الفاقد والمهدر من الأغذية فى سياق النظم الغذائى المستدامة، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة فى تحقيق الأمن الغذائى والتغذية. كما استضافت نقاشات مفيدة وبناءة ومدخلات ملهمة ستنظر فيها اللجنة فى المستقبل.

ويتمثل الغرض من هذا الموجز فى تكملة النتائج التى توصلت إليها اللجنة فى دورتها الحادية والأربعين من خلال دراسة بعض عناصر النقاش التى ليست مدرجة فى التقرير النهائى للجنة الذى يتضمن القرارات والتوصيات الصادرة عنها. وإن ملخص الرئيس يصدر تحت مسؤولية الرئيس وهو ليس أداة لاتخاذ القرارات.

الجلسة الافتتاحية

شدد الأمين العام للأمم المتحدة بان كى مون فى رسالته إلى اللجنة، خلال حفل الافتتاح، على ما تؤديه اللجنة من دور استراتيجى وما تتمتع به من قيمة مضافة فى إيجاد عالم متحرر من الجوع، وحث الجهات التى تتألف منها اللجنة على مواصلة المشاركة فى المداولات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، وأكد مجدداً على أهمية الدور الذى ينبغى أن تضطلع به اللجنة فى هذه المناقشات.

التقارب بين السياسات

المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية

بعد عملية مكثفة استغرقت سنتين وانطوت على مشاورات ومفاوضات مستفيضة، أقرت اللجنة المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. وشكل ذلك إحدى النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها الدورة الحادية والأربعون للجنة. وصدرت بيانات شديدة اللهجة دعماً للمبادئ والعملية الشاملة التي تم من خلالها وضع هذه المبادئ، إضافة إلى الفرص التي تتيحها بالنسبة إلى الاستثمار في المستقبل.

وأعربت منظمات المجتمع المدني عن التزامها تجاه اللجنة وبالعامل معاً مع أصحاب المصلحة الآخرين لضمان تطبيق المبادئ بطريقة تحقق الهدف المحدد، ألا وهو، تشجيع الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا السياق، أعربت عن خيبة أملها لافتقار المبادئ إلى التزامات واضحة بشأن بعض القضايا ذات الأولوية. وشددت على أهمية رصد ما يجري فعله باسم المبادئ.

برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة

أقرت رئيسة اللجنة، في ملاحظاتها الافتتاحية، بأن ثمة قضية ملحة بشكل متزايد تتمثل في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالنسبة للسكان الذين يعيشون في أوضاع الأزمات الممتدة. وبينما وافقت اللجنة على خارطة طريق للتمكن من إقرار برنامج العمل المعني بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة، أشارت الرئيسة إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأزمات التي يتنشر في ظلها انعدام الأمن الغذائي، ودعت المشاركين إلى إعطاء الأولوية المطلقة إلى مسار العمل.

التنسيق والروابط مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

في الجزء العالمي المخصص للأمن الغذائي والتغذية في إطار عمل ما بعد عام 2015، تم التشديد على المشاركة غير المسبوق لأصحاب المصلحة المتعددين، والمؤدية إلى تصميم أهداف وغايات ما بعد عام 2015. ومع الأخذ في الاعتبار أنه لا توجد حتى الآن آلية للمساءلة لمصاحبة أهداف التنمية المستدامة، شجعت اللجنة على تقاسم خبرتها. وإن خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي ستقرها جميع البلدان السنة القادمة ستتوقف على تأييد جميع قطاعات المجتمع، وتتطلب اتخاذ إجراءات من جانب طائفة كاملة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة. ودعيت اللجنة إلى المساهمة في تحديد غايات ومؤشرات مهمة بالنسبة للهدف 2 ومواضيع ذات صلة، وتقديم إسهامات بشأن رصد هذه الأهداف (على سبيل المثال، تبادل البيانات أو ضمان الاستعراضات المواضيعية). وتم القيام بمقارنة بين إطار عمل ما بعد عام 2015 وعملية المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وشجعت اللجنة على المساهمة، من خلال نموذجها المتعدد أصحاب المصلحة، في عملية المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والإعراب عن رأيها، نظراً إلى أنها تضم جميع الجهات الفاعلة المعنية التي تعاني من سوء التغذية والجوع.

يوم الأغذية العالمي – حدث خاص للجنة الأمن الغذائي العالمي

استطاعت اللجنة استضافة حدث خاص بشأن "الابتكار في الزراعة الأسرية: نحو ضمان الأمن الغذائي والتغذية" في شراكة مع الفريق المعني بتنظيم يوم الأغذية العالمي واللجنة التوجيهية للسنة الدولية للزراعة الأسرية. وبمشاركة صاحبة الجلالة Máxima، ملكة هولندا، والمستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية. وقد انبثق عن النقاش موضوع مشترك تمثل في أهمية الابتكار والتكنولوجيا لبناء القدرة على الصمود لدى المزارعين الأسريين.

وأكدت جلالته الملكة Máxima على أهمية الخدمات المالية لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وركزت على الدور المهم لخدمات التأمين والتكنولوجيا لتعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من وطأة المخاطر. وشكل استخدام الهواتف المحمولة لمعالجة مسألة تعميم الخدمات المالية في المناطق الريفية ابتكاراً هاماً. وشدد السيد Dacian Cioloş، مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بالزراعة والتنمية الريفية، على أن الابتكار أساسي بالنسبة للمزارعين الأسريين، أيا كان نوعهم وحجمهم، من أجل بناء القدرة على الصمود وزيادة الإنتاج، وتناول دور السياسة العامة في تهيئة بيئة مواتية ومستقرة. وأكد السيد Serrano، نائب وزير السياسات والتخطيط والبحث والتطوير واللوائح في حكومة الفلبين، على تأثير تغير المناخ على الزراعة الأسرية وضرورة زيادة الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز آليات تأقلم المزارعين، وأبرز أهمية الاستثمار في التكنولوجيا وفي الحصول على الأراضي والموارد. وبيّن السيد Ibrahim Coulibaly، وهو مزارع أسري في مالي، ونائب رئيس شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا (ROPPA)، أن ندرة الموارد تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه المزارعين الأسريين. وشدد على ضرورة احترام المعارف التقليدية في توفير التدريب للمزارعين. وأوضح السيد Solar Dorrego، عضو الرابطة الأرجنتينية للاتحادات الإقليمية للتجارب الزراعية (AACREA)، ومقاوم في مجال الزراعة الأسرية، تحديات الابتكار في بيئة متغيرة، وشدد على ضرورة تبادل أفضل الممارسات ونشر المعرفة فيما بين المزارعين. وأولي اهتمام خاص لأهمية النهوض بالتعاونيات والعمل في إطارها ودور التمويل العام والخاص في تعزيز التكنولوجيا والابتكارات الجديدة.

آخر المعلومات عن مسارات العمل

خلال عملية التحديث بشأن استراتيجية اللجنة المتعلقة بالاتصالات، حثت اللجنة الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على العمل بشكل نشط على نشر المعلومات عن منتجات اللجنة واستخداماتها في مختلف إدارات منظماتها.

ومع بدء مسار عمل الرصد، تم تذكير جميع الجهات التي تتألف منها اللجنة بأن هذه الأخيرة تعتمد إلى حد كبير عليها وعلى تواصلها النشط مع الشبكات التابعة لها، وذلك من أجل تقييم فعاليتها على أفضل نحو ممكن. وتطلعت رئيسة اللجنة وأعضاء المكتب والأمانة إلى مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة في اللجنة في المسح المقبل بشأن فعالية اللجنة.